

العنوان:	المعرفة الاستعمارية والهوية في المغرب الأقصى : قراءة في "السياسة البربرية" لفرنسا
المصدر:	أعمال اليوم الدراسي: الذاكرة والهوية - أعمال مهداة إلى عبدالمجيد القدوري
الناشر:	كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسك
المؤلف الرئيسي:	الدفالي، محمد معروف
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2013
الهيئة المسؤولة:	كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسك
الصفحات:	341 - 357
رقم MD:	880949
نوع المحتوى:	بحوث المؤتمرات
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	المغرب الأقصى
رابط:	<a href="https://search.mandumah.com/Record/880949">https://search.mandumah.com/Record/880949</a>

# المعرفة الاستعمارية والهوية في المغرب الأقصى

قراءة في «السياسة البربرية» لفرنسا

محمد معروف الدفالي<sup>(\*)</sup>

استند الاستعمار الفرنسي في عمليات توسعه بشمال إفريقيا إلى الحرب والمعرفة والعلم والاقتصاد. وفي إطار الاستناد إلى العلم والمعرفة صاغ «علماء الاستعمار» مجموعة «نظريات» هدفت إلى تيسير الاحتلال عن طريق التكييف والتثاقف المستند إلى أطروحة التماثل، واستعملت من أجل أهدافها أساليب التفرقة والعرقية. وضمن تلك النظريات ما ينعت بـ«السياسة البربرية»، وهي سياسة أطرها المنظرون برؤية ترى أن الشمال الإفريقي من أكادير إلى قابس مرورا بمدينة الجزائر، ومن بوذنيب إلى الدهيبات مرورا بابن صالح، تسوده نفس المؤسسات ونفس بنية التجمعات الخاضعة للمدرسة المالكية في كل المدن والقبائل التابعة لها، بينما الجهات الجبلية لا تجري المعاملات بين سكانها إلا عن طريق العرف.

لقد وظف علماء الاستعمار ومنظروه في هذه الرؤية التفريق بين الشرع والعرف، وبين العرب والبربر، من أجل استقطاب أحد العنصرين في مرحلة أولى، وتسهيل عمليات الاستغلال وزرع الاقتصاد الرأسمالي. ومن خلال هذا التنظير وما استدعاه من ممارسات كانت هوية سكان شمال إفريقيا مهددة بالمسخ أو الانقراض. وهذا ما سنحاول إظهار بعض خطوطه العريضة من خلال مثال المغرب الأقصى.

---

\*. كلية الآداب والعلوم الإنسانية، عين الشق، الدار البيضاء.

## العلم الاستعماري

نقصد بالاستعمار في هذه المساهمة الاستعمار الصناعي الحديث الذي تولد عن تطور الرأسمالية والنظام الرأسمالي، والذي تطلق عليه أغلب الكتابات نعت «الامبريالية»، وتربطه بالصناعة والمال الاوربيين، كما تجعل من أواخر القرن التاسع عشر الميلادي تاريخ انطلاقته القوية.

لقد كان هذا الاستعمار أو «الثورة» الاستعمارية، كما نظر لها الاقتصاد السياسي الانجليزي، توسعا وسيطرة اقتصادية قادها الغرب الأوربي الصناعي، ودشنها باستعمار المجتمعات ذات الطابع الزراعي، إلا أن الاهداف الاقتصادية مافتت أن فرضت التفكير في سيطرة إثنية ومركزية ثقافية آمنت بثقافة واحدة هي الثقافة الاوربية، كما آمنت بأن لهذه الثقافة نوعا من الحق في فرض نفسها على غيرها من الثقافات. وبهذه الرؤية أضاف الاستعمار الاوربي إلى نفسه صفة هادم للمجتمعات غير الغربية وصفة نازع عنها ثقافتها وهويتها.

فلتسهيل عملية الاحتلال والاستغلال تحدث منظرو الامبريالية منذ مطلع القرن التاسع عشر عن ضرورة نقل الشعوب غير الغربية بطريقة مدروسة وتدرجية من «الحالة التي هي عليها» إلى «المدينة». ورأى بعض أولئك المنظرون أن ثقافة تلك الشعوب تقف حائلا دون فهم ايجابيات المدينة والثقافة الغربية وأن الواجب يقضي بتدمير هذه الثقافة باعتبارها من مخلفات الماضي السحيق لكون ذلك هو مفتاح التماثل مع أعراق مختلفة عن العرق الاوربي<sup>(1)</sup>. لقد استنجد الاستعمار بالعلم ووظفه ايدولوجية في خدمة الدوافع الحكومية بمختلف المصالح من تجارة وسيطرة وتنصير... الخ. فبدأ أثر ذلك نوع من تحديد الاهداف بالعلم وتحديد العلم بالاهداف.

يهتم العلم في هذه الحالة بدراسة الشعوب الخاضعة للاستعمار والشعوب المدرجة في الخططات الاستعمارية، ورسم مستقبل لها يتماشى ومصالح الدول المستعمرة. لقد استدعت الاهداف معرفة تاريخ تلك الشعوب وعاداتها وحاجاتها ونقط ضعفها وأحكامها المسبقة... من أجل الحصول على قاعدة إرشادات تبني عليها برامج المستقبل. وكان المرشح لإنجاز هذا الدور هو العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، لما وظفت هذه العلوم في خدمة الإمبراطوريات الاستعمارية، عن طريق دراسة الشعوب غير الغربية وتصنيفها على خرائط وبيانات قبل البدء في عملية تدميرها أو استغلالها.

1. لكلارك جيرار، الأنثروبولوجيا والاستعمار، ترجمة جورج كتورة، الطبعة الأولى، سلسلة كتاب الفكر العربي، بيروت، طرابلس (ليبيا)، معهد الانماء العربي والهيئة القومية للبحث العلمي، 1982،

وظف الاستعمار العديد من العلوم الإنسانية والاجتماعية من قبيل التاريخ والأركيولوجيا والقانون والإدارة والسوسيولوجيا والإثنولوجيا والانتروبولوجيا، بل إن ولادة بعض هذه العلوم تزامنت مع تبلور الحركة الاستعمارية في القرن التاسع عشر وبعضها ولد أو تطور في أحضان هذه الحركة. فالسوسيولوجيا - على سبيل المثال - علم تبلور في القرن التاسع عشر فتأثر بحركة الاستعمار، بل أفرز هذا الواقع نوعا من علم اجتماع الاستعمار الذي كان هدفه هو تحقيق السيطرة. والمتضمن في تاريخ الانتروبولوجيا يلاحظ التوافق الزمني بين الحركة الامبريالية وولادة الانتروبولوجيا المعاصرة كما يلاحظ الروابط الموجودة بين الإيديولوجية التطورية، التي كانت عنصرا من عناصر الانتروبولوجيا، وبين الإيديولوجية الاستعمارية.

لقد عمل العديد من حاملي أنواع المعرفة المشار إليها في ركب الاستعمار، وكانت فائدة العمل الميداني للاستعمار وراء المكانة المتميزة التي جازتها الانتروبولوجيا والسوسيولوجيا في برامجها. فقد عمل العديد من الانتروبولوجيين والسوسيولوجيين مباشرة مع الاستعمار ولأجل الاستعمار وكانوا في قلبه.

كان الاستعمار بالنسبة للأنثروبولوجيا حقيقة موضوعية، ولم يبق لبعض مدارسها مثل المدرسة الوظيفية من غرض سوى الاستعمار. لهذا أصبحت معرفة وعلم ضروريا لعلماء الاستعمار ورجاله حتى من داخل المعارف الأخرى، لدرجة أن مؤتمر التطور الثقافي للشعوب المستعمرة المنعقد بباريس سنة 1937، وجه انتقادات للمدنيين الذين لا إلمام لهم بالإثنولوجيا والانتروبولوجيا. لقد بدا أنه «لا استعمار جيد دون أنثولوجيا محكمة»<sup>(2)</sup>.

وجدت الأنثروبولوجيا نفسها داخل الاستعمار العلمي فكانت أحد موجودات الاستعمار الثمينة، فالأنثروبولوجيون هم من نظر للاستعمار نوعا من الاحتكاك بين ثقافات مختلفة، وكانوا من أبرز المساهمين في حصيلة برنامج البحث العلمي الاستعماري، وكانت مختلف مدارس هذا الصنف المعرفي مع الاستعمار من تطورية لعبت دور إيديولوجية استعمارية وانتشارية كان اسمها على مسماها ووظيفية طورت المفاهيم الاستعمارية منذ مطلع القرن العشرين وخدمت إيديولوجية الإدارة الاستعمارية غير المباشرة.

والى جانب الباحثين تجند المبشرون لخدمة الاستعمار وشكلوا أحد طلائعها، ومن هؤلاء من جمع بين صفة «الباحث» وصفة «المبشر» فلم يفصل بين التمدين والتبشير وتحدث عن «التبشير الحامل للمدنية». لقد بدا المبشر ضروريا للاستعمار

فهو الذي يفهم «ضرورة دراسة الديانة والأخلاق السائدة بشكل معمق بهدف انتزاعها والقضاء عليها في نهاية المطاف»<sup>(3)</sup>.

وفي سياق تسخير العلم لخدمة الإستعمار أنشأت الدول الاستعمارية الكبرى جمعيات ومعاهد ومجلات من أجل إعداد وإنجاز بحوث خاصة حول الشعوب غير الغربية نذكر منها، بالنسبة لفرنسا، «الجمعية الإثنولوجية الباريسية» التي تأسست سنة 1839، و«المدرسة الاستعمارية»، و«مدرسة اللغات الشرقية»، و«المعهد الإثنولوجي» بباريس، الذي تأسس سنة 1924، و«معهد الإثنيات» في جامعة باريس، الذي تأسس سنة 1926، و«مجلة الدراسات الإثنية». وبالنسبة لبريطانيا، كان «المعهد الإفريقي العالمي»، الذي تأسس سنة 1926، من أنشط الأجهزة الاستعمارية العالمية، وله مجلة تنطق باسمه هي مجلة «إفريقيا».

لقد اشتغل بهذه المؤسسات علماء وباحثون من مختلف العلوم الإنسانية، جعلوا همهم هو التقريب بين المعرفة والبحث العلمي، من جهة، وبين أهداف الاستعمار، من جهة أخرى. بغية تسخير إمكانيات الأول لصالح أهداف الثاني، لذلك اهتموا بدراسة الانظمة العقارية لدى الشعوب المستعمرة والانظمة القانونية والقضائية المحلية والعادات والتقاليد واللغة والديانة، وكل ما يسهل الاحتكاك الثقافي والاستغلال الاقتصادي.

وبالإضافة إلى المعاهد والمدارس والمجلات حرصت الدول الاستعمارية على نوع من الإشادة بما توصلت إليه عن طريق تنظيم «معارض استعمارية»، مثل «معرض الإمبراطورية البريطانية»، المنظم سنة 1924، و«المعرض الاستعماري»، في باريس، المنظم سنة 1931. كما حرصت على نوع من التقييم لما وصلت إليه عن طريق عقد مؤتمرات منها «مؤتمر التطور الثقافي للشعوب المستعمرة»، المنعقد في باريس سنة 1937.

كانت معلومات الدول الاستعمارية حول الدول المستعمرة أو المبرمجة للاستعمار بين ضعيفة وسطحية، ونظرا لحاجة الاستعمار لمعلومات كافية تسهل مخططاته، بدأت حوالي سنة 1860 رحلات الأبحاث وجمع الوثائق والمعلومات الإثنوغرافية. وفي هذه الرحلات تهاى الباحثون الرحالة مع التمدن، فاعتبروا أنفسهم ممثلي الحضارة وحملة معناها والقيمين على رسالة الإنسان الأبيض الحضارية، إلا أنه سرعان ما بدت الرحلات وجمع الوثائق والمعلومات غير كافية لتتطلب الإثنولوجيا الميدانية وتنتقل السوسولوجيا. وفي التجربة الفرنسية كانت هذه الانطلاقة بمبادرة بعض الحكام الذين ألحوا على ضرورة معرفة الشعوب الخاضعة لسيطرتهم معرفة جيدة، ومن هؤلاء يذكر عادة «كلوزل» حاكم افريقيا الغربية الذي أسس سنة 1915 «لجنة

الدراسات التاريخية والعلمية لإفريقيا الغربية الفرنسية» واهتم في مسعاه بأنظمة القضاء في تلك المجتمعات بهدف إحلال القانون والإدارة المدنية مكانها.

وفي حالة المغرب الأقصى وظف الاستعمار مختلف العلوم الإنسانية والاجتماعية، إلا أن السوسيولوجيا كانت على رأسها جميعا. لقد وجد هذا العلم الذي حقق تقدما أساسيا في فرنسا على يد «دوركهايم» وأتباعه، «من ظروف العمل والتقرير في المغرب ما لم يجده في فرنسا»<sup>(4)</sup>، فعملت السلطات السياسية للاستعمار على إدماج السوسيولوجيا طريقة لفهم وتحويل المجتمع المغربي وجعلت منها أساسا نظريا وايدولوجيا للاستعمار<sup>(5)</sup>. وفي هذا السياق صارت السوسيولوجيا مع أول مقيم عام في المغرب - الجنرال ليوطي - مؤسسة سياسية أصيلة وأداة في خدمة الإقامة العامة<sup>(6)</sup>. وفي إطار اعتبار المقيم العام المذكور السياسة العلمية فرعا من السياسة ساندت السوسيولوجيا الإدارة ووجهت السياسة بإبحاث السوسيولوجيا. لقد كانت أسئلة وأجوبة السوسيولوجيين وغيرهم من العلماء تخضع لاعتبارات علمية ولهموم سياسية، وكان سر توالي النظريات في النوايا السياسية أكثر مما كان في تقدم العلوم الموضوعية، كما كان العديد من الباحثين مؤمنا بضرورة الاستعمار للشعوب المغلوبة<sup>(7)</sup>. إن هذا النوع من العلم هو الذي أطر «السياسة البربرية» التي استهدفت التفريق بين المكونات البشرية لشمال إفريقيا لتسهيل إدماج جزء من تلك المكونات لخدمة الاستغلال الاستعماري وزرع بعض أسس النظام الرأسمالي.

### ميلاد «السياسة البربرية» بالجزائر

من بين ما وصل إليه العلم الاستعماري الفرنسي لتسهيل مأمورية إحكام السيطرة على الجزائر ما يعرف في التاريخ باسم «السياسة البربرية». وهي سياسة سهر على صياغة أسسها وعلى تنفيذها المنادون بنهج سياسة إدماج إفريقيا الشمالية من المتشبعين بأطروحة العرقية والسلالية أو «سياسة الأجناس» التي تبلورت في أوروبا القرن التاسع عشر، والتي وظفتها بريطانيا في مستعمراتها قبل الفرنسيين. قامت هذه السياسة على تحويل الفروقات في المجتمع المراد استعمارها إلى

4. الخطيبي عبدالكبير، «المرحلة السوسيولوجية بالمغرب 1912 - 1967»، البحث العلمي، عدد 48.

2004، ص 9-26، ص 9.

5. الخطيبي عبدالكبير، «إلى أين تسير السوسيولوجية؟» المجلة نفسها والعدد نفسه، ص 117-128 ص 121.

6. العروي عبدالله، مجمل تاريخ المغرب، الجزء الأول، الرباط، مطبعة المعارف الجديدة، 1984، ص.

38.

7. الخطيبي عبدالكبير، «المرحلة السوسيولوجية بالمغرب»... م.س، ص 19.

سياسة عرقية ترى أن التطور الاجتماعي في المجتمع المقصود ليس موحدًا وأن الأعراق أو السلالات وحتى الجماعات المختلفة من العرق نفسه هي كتل متميزة ومختلفة ومتعددة. لقد بنيت هذه النظرة على أطروحة «فرق تسد» وطبقت في «مدغشقر» وفي «أفريقيا الغربية الفرنسية» وفي شمال إفريقيا.

ضمن هذا التوجه أكد الاستعماريون الفرنسيون على ضرورة دراسة الأعراق والسلالات في المستعمرات انطلاقًا من قناعة ترى أن ذلك يساعد على تحديد السياسة التي يجب اتباعها<sup>(8)</sup>، كما ألحوا على ضرورة التمييز بين المجموعات العرقية أو السلالية داخل المستعمرة الواحدة فتوزع الباحثون بخصوص «شمال إفريقيا الفرنسية» بين مدرستين، إحداهما ترى أن سكان هذه المنطقة ينتمون إلى الشرق العربي الإسلامي<sup>(9)</sup> والأخرى ترى أن الأمر مجرد إشاعة وأن سكان إفريقيا الشمالية ليسوا عربًا<sup>(10)</sup> لأن أغلبهم من البربر. ولابد من الإشارة إلى أن فكرة التمييز السلالي بين البربر والعرب من سكان شمال إفريقيا ظهرت في التأليف الفرنسي قبل سنة 1830، أي قبل احتلال الجزائر<sup>(11)</sup>. ورغم ضعف معلومات المؤلفين، أكدت كتبهم على أن البربر هم سكان إفريقيا الشمالية الأصليين، أو الحقيقيين، وأنهم قبائل كثيرة العدد تحصنت بالجبال نتيجة الغزوات المتتالية التي تعرضت لها المنطقة عبر التاريخ، وفي هذه العزلة حافظوا على استقلالهم وحريتهم وعلى عاداتهم وتقاليدهم وأعرافهم ولهجاتهم، رغم قبولهم الإسلام دينًا<sup>(12)</sup>. وبعد سنة 1830، وبسبب حاجة الفرنسيين للتعرف على المجتمع الجزائري ومعرفة عناصر قوته وعناصر ضعفه توالى الدراسات والتأليف والتقارير العسكرية والإدارية وجاءت في معظمها أعمالًا قللت من أهمية المعطى العربي الإسلامي وحرصت على إبراز الطابع البربري للمنطقة، كما جاءت بمجدة للإنسان البربري عبر مجموعة من الصفات دامة للإنسان العربي عبر مجموعة من السلبيات.

فالبربر في هذه الأبحاث هم أغلبية سكان المنطقة وهم السكان الأصليون، والحضارة العربية الإسلامية لا تمثل إلا قشرة ضعيفة السمك تغلف الأسس الحقيقية للحضارة البربرية وتحجب عن الأعين عبقرية البربري الأصلية<sup>(13)</sup>. وتبعًا لهذه الرؤية جعلت هذه الكتابات للإنسان البربري خصوصيات ومميزات تميزه عن الإنسان

8. Vatin Lucas, l'Algérie des anthropologues, Paris Maspéro 1979, p.18.

9. Loti Pierre, Au Maroc, Calmann Levy, 1907, p. 353.

10. Piquet Victore, Les civilisations de l'Afrique du Nord, Paris, A Colin, 1909 pv.

11. Dechenier, Recherches historiques sur les maures et histoire de l'empire du Maroc, Paris imp polytype, 1787, p. 24

12. Lempriere G, Voyage dans l'empire du Maroc et dans le royaume de Fès, fait pendant les années 1790 et 1791, Paris, Tavernier 1801 p. 140

13. أحسان عبد الحميد، أصول سياسة فرنسا البربرية إلى غاية 1930، رسالة مرقونة، الرباط، كلية الآداب، 1987، ص. 11.

العربي، فهو إنسان قوي، حازم ونشيط وحيوي ومتحمس للعمل، محب للاستقرار ويجيد العمل الزراعي ويتشبث بالملكية الفردية. يمارس الحرف بمهارة وإتقان ويحب التجارة والمال<sup>(14)</sup>، كما أنه متشبث بالحرية والاستقلال<sup>(15)</sup> ويختار رؤساءه في ظل تنظيم جمهوري وديمقراطي<sup>(16)</sup>. ومقابل هذه الصورة وصف العربي بأنه مترخ، متهاون ويكره العمل، أساس حياته الاقتصادية هو الرعي والترحال، لا يجيد العمل الزراعي ولا تشده روابط متينة بالأرض ونوع الملكية السائد لديه هو الملكية الجماعية ولا يتوفر على أي استعداد لممارسة العمل الحرفي أو التجاري. ووصف العربي، كذلك، بالخضوع والاستسلام والاستعباد وفقدان مظاهر الفخر والاعتزاز بالنفس، كما وصف بقابليته العيش تحت أنظمة «الاستبداد الشرقي المذل». وابتداء من سنة 1913 بدأت تبلور فكرة تتهم العرب بتدمير الحضارة في كل منطقة وصلت إليها إمبراطوريتهم.

ولم تكتف «الأسطورة البربرية» بالتفريق بين العرب والبربر في المجالات التي أشرنا إليها، بل أضافت إلى ذلك مجال الدين، فرأى منظرو هذه «الأسطورة» أن البربر رغم قبولهم الإسلام ديناً فإسلامهم لم يكن إلا سطحيًا وظاهريًا وأن ضعف الإسلام في أوساطهم يترجمه عدم وجود أي تأثير له في حياتهم خارج مجال الدين، حيث هيمنت على حياتهم الدنيوية «الروح البربرية» و«العبقرية البربرية الأبدية»<sup>(17)</sup>.

بالإضافة إلى هذا، جعل كون بعض البربر أصحاب سحنة بيضاء وشعر أشقر وعيون زرقاء دليلاً لدى بعض منظري «السياسة البربرية» على انحدار هؤلاء من أصول أوروبية<sup>(18)</sup>. ولم تب «السياسة البربرية» على أطروحة الاختلاف والتناقض بين العرب والبربر، بل تجاوزته إلى الحديث عن العداء بين العنصرين وعن الحقد الذي يكنه البربر للعرب<sup>(19)</sup>، وسرعان ما أصبحت هذه الادعاءات فكرة مقبولة لدى الفرنسيين بالجزائر وبفرنسا وأصبح تفضيل البربري على العربي متداولاً من خلال الحديث عن قابلية البربر للتطور والتقدم وقابليتهم للاندماج في المجتمع الفرنسي

14. Daumas G, *Mœurs et coutumes de l'Algérie*, Paris Hachette, 1853, p 171.

15. Dchenier, 3 op.cit, p. 100.

16. Hanoteau A et Letourneux L. A. *Ma Kabylie et les coutumes Kabyles* 3 t, Paris Imprimerie nationale 1893

17. المصدر نفسه ص. 136.

18. Raynal G T, *L'histoire philosophique et politique des établissements et du commerce des européens dans l'Afrique du Nord*, t. 2, Paris, Amable Costes, 1826, p 67

19. Dechenier, op.cit, t. 3, p. 100.



ولتقبل الحضارة الفرنسية، وكذلك من خلال الحديث عن ضرورة الاعتماد على البربر لفرض سيطرة فرنسا وتوطيد حضارتها بالجزائر<sup>(20)</sup>.

كان الفرنسيون يعتقدون أن إدماج البربر لا ينجح إلا إذا كان البربر والأوروبيون ينتمون إلى أصل واحد لأن ذلك هو ما يسهل استيعاب الحضارة الغربية، لهذا تحدثوا عن أن «البربر أقارب الأوروبيين القدامى»، ونشر أحدهم كتابا بعنوان «بربر وعرب بلاد البربر بلاد أوربية»<sup>(21)</sup>.

وكانت الرغبة في عزل البربر عن العرب والحضارة العربية الإسلامية، والرغبة في تقريبهم من الفرنسيين والحضارة الفرنسية، وراء تحمس عدد من رجال الكنيسة المستقرين بالجزائر لضرورة تنصيرهم، أو كما قالوا: «ضرورة إرجاعهم إلى النصرانية التي كانت دينهم قبل الفتح الإسلامي»<sup>(22)</sup>. وفي هذا السياق، ذكر المستشرق لوي ماسينيون بأن «القضية البربرية شكلت بالنسبة له هاجسا وهما علميا ودينيا، وبأن الراهب شارل دي فوكو كان قد أقنعه بأن يكرس حياته قصد إزالة اللغة العربية والإسلام من شمال إفريقيا وإحلال الفرنسية والمسيحية محلها»<sup>(23)</sup>.

وفي هذا السياق كانت منطقة «القبائل الكبرى» بالجزائر المكان الذي ظهرت فيه أفكار «السياسة البربرية». وقد تبلورت هذه السياسة بين سنة 1857 وسنة 1870 ولعب «علماء الاستعمار» دورا كبيرا في بلورتها وتدعيمها عن طريق البحث والتأليف الذي انصب على تمجيد البربر ومؤسساتهم، كما لعب العسكريون دورا في تطبيقها بمنطقة القبائل. وبعد سنة 1870 فرضت هذه السياسة نفسها بالمنطقة المذكورة بشكل ملحوظ وهيمنت على الساحة الفكرية والسياسية حتى تحولت أفكارها إلى مسلمات ومعتقدات راسخة، تجذرت في الفكر الاستعماري الفرنسي<sup>(24)</sup>.

في هذه السياسة كان العدو الرئيسي للاستعمار الفرنسي هو الشرع الإسلامي لأنه يعرقل مصالحه، ومن هذا الموقف تسرب العداء إلى اللغة العربية لأنها أداة تلقين الشريعة والعداء للإنسان العربي لتصنيفه قيما على هذه الشريعة. إن المآخذ الكثيرة للفرنسيين على الشرع الإسلامي جاءت من اعتباره معرقلا لتوسيع الملكية العقارية بحمايته للحقوق الجماعية وتقييده حرية تصرف الفرد في ممتلكاته

20. احسانين، م.س، ص. 14-15.

21. العروي، مجمل... ج 3، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 1999، ص. 43.

22. Ageron Ch R, *Les Algériens musulmans et la France 1871-1919*, t.1 Paris, PUF, 1968, P. 280.

23. Julien CH A, *Le Maroc face aux impérialismes 1415-1956*, Paris, J A, 1978, p. 152.

24. احسانين، م.س، ص. 17.

ومن اعتباره، بسبب ذلك وغيره، معرقلا لترسيخ النظام الرأسمالي<sup>(25)</sup>، وهو ما جعل الإدارة الفرنسية تشن حربا عليه فألغت من مقتضياته ما يعرقل توسع الملكية الخاصة ويعرقل ازدهار المعاملات الرأسمالية. ومن أمثلة ما تم القيام به قرار مجلس الشيوخ الفرنسي الصادر سنة 1865 والرابط بين منح الجزائريين حق المواطنة الفرنسية وبين طلبهم ذلك وتخليهم عن أحكام الشرع الإسلامي كلية، وكذلك حذف المحاكم الشرعية من منطقة القبائل سنة 1874. ومن هذه الإجراءات وأماليها كان الهدف تشجيع الاستيطان الزراعي والتخلص من كل ما يعطل المبادلات ويمنع المضاربة بالعقارات، مع ما يفرضه ذلك من مرامي المشروع الاستعماري ومن تفكيك للمجتمع الأهلي إلى أفراد عزل مهينين ماديا ونفسانيا للانضمام كأفراد إلى المجتمع الأوربي الجديد<sup>(26)</sup>.

وإذا كانت هذه السياسة قد بدأت في فقدان بعض إشعاعها وهيمنتها ابتداء من سنة 1890، بسبب العراقيل التي لاقت وبسبب مواقف المعارضين لها من الفرنسيين، فإنها سرعان ما بدأت استرجاع قوتها في العقد الأول من القرن العشرين بسبب اهتمام فرنسا الكبير بالمغرب الأقصى وتزايد مكانته في مخططها الاستعماري، وبسبب نقاش منطري الاستعمار الفرنسي حول السياسة الاستعمارية الواجب اتباعها في هذا البلد. وكان وراء هذا الانتعاش ما روجه البحث الاستعماري حول هذه البلاد من حديث حول تكوين العنصر البربري لمعظم السكان وحول الصراع التاريخي بين العرب والبربر.

### مؤسسات علمية لخدمة «السياسة البربرية» بالمغرب

منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر أصبح المغرب هدفا مكشوفاً بالنسبة للاحتلال الفرنسي. فقد تزايدت أطماع الفرنسيين في الهيمنة على ترابه وأهله من أجل الاستغلال. وكان احتلال تونس سنة 1881، شحنة في هذا السياق جعل منها الفرنسيون نوعا من الحق في احتلال المغرب، في أفق إقامة «شمال إفريقيا فرنسية». لقد رأى العديد منهم أن الجزائر التي قادتهم لاحتلال تونس، لا بد وأن تقودهم لاحتلال المغرب. ومع مطلع القرن العشرين، بدأ الاحتلال العملي لعدد من الجهات والمناطق، بشكل متواز مع عمل الدبلوماسية والاتفاقات الثنائية السرية المبنية على تبادل المصالح وتبادل «حقوق» الاستعمار بين الدول الإمبريالية. إلا أن تحويل تلك الاتفاقيات إلى واقع، والاستمرار في عمليات الاحتلال تطلب معرفة بالبلاد وأهلها. وتسخير إمكانيات «علمية» إلى جانب الإمكانيات العسكرية والدبلوماسية.

25. العروي، مجمل... ج 3، م.س. ص. 163 و131 و137.

26. المرجع نفسه، ص. 130 و174 و176.

لقد كان المغرب الأقصى أرضاً مجهولة بالنسبة للفرنسيين وبلاداً غامضة غريبة ومختلفة. وتدل عناوين المؤلفات الخاصة بالمغرب في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين على هذا الواقع مثل كتاب شارل دي فوكو الذي حمل عنوان «اكتشاف المغرب»، وكتاب مولييراس بعنوان «المغرب المجهول». وكان العديد من الباحثين الفرنسيين قد نظموا فرق بحث لاكتشاف المغرب. إذ منذ سنة 1890، بدأت دراسات باحثين جامعيين حول هذه البلاد ركزت على الجغرافية، وعلى جمع وثائق ومعطيات تهم التاريخ. كما ركزت على لهجات السكان وعاداتهم ومعتقداتهم ومؤسساتهم الاجتماعية. وكان وراء هذا الاهتمام، مجموعات من «فرنسيي الجزائر» ومجموعات من «فرنسيي فرنسا». وقادت المنافسة بين المجموعتين إلى خلق لجنة خاصة بالمغرب في إطار ما كان يسمى «لجنة إفريقيا الفرنسية» المؤسسة سنة 1890. وقد تأسست «لجنة المغرب»، هذه بمبادرة من «أوجين إيتيان» ممثل وهران في مجلس النواب الفرنسي، والذي كان متصلاً بعالم المال، وهو الذي دعا إلى المشاركة في هذه اللجنة كل الفعاليات صاحبة المصالح في المغرب، وكان هدف اللجنة المعلن هو تنسيق السياسات الفرنسية تجاه المغرب، كما كان من جملة ما أنيط بها مهمة إدارة العمليات الاستكشافية الخاصة بهذه البلاد. وبترزامن مع تأسيس كرسي علم الاجتماع الإسلامي بكوليج دوفرانس سنة 1903 عمل أول أستاذ لهذه المادة وهو «الفريد لوشاتولي» في نفس السنة، على تأسيس ما سمي «البعثة العلمية للمغرب». وهي بعثة تأسست بموجب قرار من «جونار» الحاكم العام للجزائر بتاريخ 20 أكتوبر 1903. واتخذت من مدينة طنجة مقراً لها. كان على رأس هذه البعثة «جورج سالون» أحد تلامذة لوشاتولي، ولما توفي سالون سنة 1906، خلفه «ميشو بلير» في المنصب.

أما مهمة «البعثة العلمية للمغرب» فكانت مزدوجة علمية وسياسية. في الجانب العلمي حددت المهمة في «البحث في عين المكان عن الوثائق الضرورية لدراسة المغرب، وإعادة صياغة تنظيماته وحياته، ليس فقط بالاستعانة بالكتب والمخطوطات، بل أيضاً بالعلوم الشفوية وبأعراف القبائل والزوايا والعائلات». أما المهمة السياسية فكانت العمل على توفير الظروف المواتية لاحتلال المغرب، من طرف فرنسا مع «تفادي الأخطاء المرتكبة في الجزائر نتيجة عدم دراسة البلاد بما فيه الكفاية».

ومنذ سنة 1904، شرعت هذه البعثة العلمية في نشر أبحاثها مستهلة ذلك بإصدار سلسلة «الوثائق المغربية» (Archives Marocaines). التي اهتمت بتاريخ المغرب وجغرافيته وسكانه ولغتهم، وجعلت هدفها إعداد فهرس للمغرب وقبائله ومدنه وزواياه. والبحث عن أصول سكانه وقبائله، وتتبع تاريخ الصراعات والأحلاف والتعرف على أعراف البلاد ومؤسساتها. وإلى جانب «الوثائق المغربية»، أصدرت البعثة ابتداء من سنة 1906، «مجلة العالم الإسلامي» (Revue du Monde Musulmans). التي اهتمت

بدراسة الحضارة الإسلامية حسب مختلف بلدان الإسلام، والتي تغير اسمها سنة 1927، فأصبحت تسمى «مجلة الدراسات الإسلامية» (Revue des Etudes Islamiques).

وبعد فرض الحماية على المغرب اقترح المقيم العام «الجنرال ليوطي»، مشروع تعاون مع البعثة العلمية ومشروع برنامج من أجل ذلك. وبموجب الاتفاق حول هذا التعاون حصلت البعثة العلمية على الشخصية القانونية بظهير صدر يوم 11 أكتوبر 1913. وفي سنة 1919، تم إلحاق هذه البعثة بمديرية الشؤون الأهلية ومصلحة الاستعلامات التابعة لنظام الحماية الفرنسية، وأصبح اسمها هو «القسم الاجتماعي» (Section Sociologique). وانتقل مقرها من طنجة إلى الرباط. وبعد هذا التغيير، تكلفت البعثة العلمية بكتابة مونوغرافيات تتعلق بمدن وقبائل المغرب. وتعاون بينها وبين مديرية الشؤون الأهلية ومصلحة الاستعلامات صدرت منذ سنة 1914، سلسلة «مدن وقبائل المغرب» (Villes et Tribus du Maroc). ولما توفي الأب الروحي للبعثة ألفريد لوشاتولي سنة 1929، وتبعه رئيس البعثة ميشو بلير-تلاشي عمل وريث البعثة «القسم الاجتماعي»، وبدأ يحل محله بالتدريج «معهد الأبحاث العليا المغربية».

وبالإضافة إلى هذا النشاط العلمي كان قد اقترح على إدارة الحماية الفرنسية، منذ سنة 1913، تأسيس معهد ينظم الأبحاث العلمية الضرورية للمغرب. ويوفر للمصالح التقنية للحماية المعطيات والملاحظات الدقيقة التي هي بحاجة إليها. ولما تأسس هذا المعهد، تكلف بمتابعة الأبحاث العلمية وبتشييد متاحف للتاريخ الطبيعي، وإقامة خزائن علمية. وإلى جانب هذا المعهد تأسست في يونيو 1920 «مؤسسة العلوم الطبيعية»، بهدف تجميع كل الأشخاص المهتمين بالعلوم الطبيعية، وأصدرت هذه المؤسسة مجلة خاصة، واهتمت بنشر أعمال حول التاريخ الطبيعي للمغرب.

وبالإضافة إلى المؤسسات العلمية التي أشرنا إليها، أقامت إدارة الحماية منذ بداياتها الأولى مجموعة من المراكز والمؤسسات العلمية الخاصة بالمناطق البربرية في الأطلس المتوسط. ومن هذه المؤسسات «المدرسة العليا للغة العربية واللهجات البربرية»، التي تأسست في نونبر 1912، بمدينة الرباط. وحدد هدفها في تعليم موظفي الحماية اللهجات وأعراف البلاد. وقد جمعت هذه المؤسسة بين مهام مؤسسة تعليمية، ومهام مؤسسة مكلفة بإنجاز وإنعاش الأبحاث العلمية حول المغرب وسكانه، بتركيز على المناطق البربرية. وأسست الإقامة العامة بتاريخ 9 يناير 1915، لجنة علمية تحت اسم «لجنة الأبحاث البربرية»، حددت مهامها في «جمع الأبحاث الصادرة في مختلف المناطق عن بربر المغرب لكي تستخلص منها نتائج عملية بخصوص تنظيم وتسيير القبائل»<sup>(27)</sup>. وفي سنة 1920، تأسس «معهد الدراسات المغربية العليا»، وبموجب تأسيسه ألغيت المدرسة العليا للعربية واللهجات المحلية، وحل المعهد محلها.

وقد أصدر هذا المعهد نشرة تابعة له قبل أن يجمع بين تلك النشرة وبين مجلة «الوثائق المغربية». في مجلة جديدة هي مجلة «هيسبريس» التي اتسع مجال اهتمامها لتشمل المغرب كله عوض الاقتصار على المناطق البربرية.

### نهج «السياسة البربرية» بالمغرب

كانت مقاومة سكان الأطلس المتوسط للغزو الفرنسي عاملا رئيسيا في اقتناع الفرنسيين بنهج «السياسة البربرية»، في المغرب. فقد ألح الضباط الفرنسيون في تلك الجبهة بضرورة تطبيق هذه السياسة، واستطاعوا إقناع ممثل فرنسا المقيم العام ليوطي بوجهة نظرهم وبالإيمان بأن السياسة البربرية هي الوسيلة الأنجع لتوطيد دعائم السيطرة الفرنسية.

كان هذا هو السياق المباشر الذي دفع بالمقيم العام ليوطي إلى تأسيس المؤسسات والمعاهد العلمية ودفعه إلى الاهتمام بدراسة البربر وجمع المعلومات عنهم. ومنذ سنة 1913، بدأت سلطات الحماية الفرنسية في استكشاف مناطق البربر. ومثلما كان التركيز في الجزائر على منطقة «القبائل الكبرى»، كان التركيز في المغرب على منطقة الأطلس المتوسط، إذ لم تحظ مناطق بربرية أخرى مثل الريف، ومناطق الجنوب بنفس الاهتمام العلمي. فأغلب الدراسات انصبت على الأطلس المتوسط، من أجل فك رموز «تاشلحيت»، (لغة السكان ولهجتهم) وجمع المعلومات عن عادات القبائل وتنظيماتها وتقسيماتها الاجتماعية. وكان عمل العلماء يتم تحت إشراف إدارة الشؤون الأهلية ومصلحة الاستخبارات. كما كانت اللقاءات والاجتماعات التي يعقدها الباحثون لمناقشة القضايا البربرية تتم بحضور المقيم العام والخبراء السياسيين والعسكريين. وكانت العلوم التي تحكمت في الدراسات والأبحاث حول بربر المغرب هي السوسولوجية والإثنوغرافيا والأنثروبولوجيا واللسانيات والتاريخ. فقد أنجز الباحثون العديد من المونوغرافيات حول القبائل البربرية وظفت مناهج هذه العلوم. كما كانت الأفكار التي كونها الفرنسيون حول بربر الجزائر ذات أثر واضح في توجيه السياسة البربرية. بل إن فرنسيي الجزائر كانوا بارزين في الترويج لضرورة نهج تلك السياسة بالمغرب والإقتداء بتجربة منطقة القبائل. فقد ساعد الخبراء والباحثون المتخرجون من تجربة الجزائر في اكتشاف بربر المغرب وتكوين أرشيف حولهم والترويج للأطروحات التي تكونت بالجزائر، وبرزت في هذا المجال أسماء مثل «جورج سوردون» و«هنري سيمون» و«بول مارتني» و«هنري برونو»، وغيرهم. ويذكر في هذا الباب أن تسعة أعشار المعلومات العلمية التي أنجزت حول المغرب كانت من إنجاز فرنسيي الجزائر أو فرنسيين مروا بالجزائر قبل وصولهم المغرب<sup>(28)</sup>. ولم تستفد سلطات الحماية في تخطيط وتنفيذ السياسة

البربرية من فرنسيي الجزائر فقط، بل استفادت كذلك من عناصر النخبة القبايلية التي كونها الفرنسيون بمنطقة القبائل الكبرى. فقد أنجز هؤلاء بحوثا ودراسات حول بربر المغرب، ولعبوا دور وسطاء بين الفرنسيين وبربر الأطلس المتوسط، ودور مدرسين ومترجمين وكتاب جماعات قضائية وضباط ومسؤولين عسكريين. ومن هؤلاء نذكر «سعيد كنون»، و«عباس»، و«محمد نهليل»...<sup>(29)</sup>.

وتندرج «السياسة البربرية» كما صاغها المنظرون وحاول تنفيذها السياسيون والإداريون ضمن رغبة الفرنسيين منذ مطلع القرن العشرين في صياغة «سياسة بربرية مغربية» نشيطة، أي سياسة خاصة بالمغرب تحقق الغاية الاستعمارية وضمن الاختلاف بين الاستعماريين في إطار المرتكز الذي وجب الاتكاء عليه في هذه السياسة أهو المخزن جهاز السلطة الحاكم أو القبائل التي تشكل القاعدة الأساسية؟<sup>(30)</sup>.

وقد انطلق أنصار «سياسة القبائل» من فكرة كانت رائجة آنذاك بين أنصار الاستعمار مفادها أن المغرب موزع بين قسمين: القسم الأول هو «بلاد المخزن»، أي الجزء الخاضع مباشرة لسلطة المخزن، أو السلطة الحاكمة، وهو قسم يمتد على مساحة قليلة، كما ادعوا، و«بلاد السببة»، وهو قسم يشمل الجبال والمناطق الهامشية والنائية. ولا يخضع أهله لسلطة المخزن إلا معنويا<sup>(31)</sup>. لقد روج لهذه الفكرة باحثون بارزون من ذوي الاختصاص في القضية المغربية، آنذاك، منهم «الفريد لوشاتولي»، و«ايدموند ميشو بلير»، وعلى خلاصاتها ظهرت في العلم الاستعماري مجموعة ثنائيات وتقابلات سياسية هي بلاد المخزن وبلاد السببة، التي يقابلها جغرافيا السهل والجبل، ويقابلها إثنيا العرب والبربر، وثقافيا ودينيا الشرع والعرف. إنها ثنائيات طابقت بين بلاد المخزن وبين السهل والعرب والشرع، وطابقت بين بلاد السببة وبين الجبل والبربر والعرف. بما يعنيه الأمر من إلحاح على فكرة التناقض بين العرب والبربر وفكرة التعارض بينهما. وبلغ هذا الإلحاح درجة الإيحاء بوجود «مغرب عربي» و«مغرب بربري». وقد بني هذا «الاجتهاد العلمي» على نظرة إثنية مركزية واضحة نظرت للمجتمع المغربي نظرة عينية أو ذات أغراض خاصة، فورا الحديث عن البربر سكانا أصليين للبلد كان يختفي مفهوم الإنسان الغرض أو الإنسان الهدف.

وضمن مكونات هذه السياسة شكل «العرف» عنصرا أساسيا من أجل إبعاد البربر عن العرب وتقريبهم من الفرنسيين. فالعرف في نظر العلماء الفرنسيين قانون قابل للتغيير أو التجديد تبعا للحاجيات والرغبات، ومن ثمة صنفوه عنصرا

Marty Paul, *Le Maroc de demain*, Paris, C. A F, 1925, p. 33 .29

Doutte E, *Les deux politiques*, AF, p. 306-311 .30

Aubin Eugene, *Le Maroc d'aujourd'hui*, Paris, A C, 1905, 110 .31

أساسيا يساعد البربر على التطور والتقدم<sup>(32)</sup>. ويظهر أثر نظرية التماثل واضحا في هذا الطرح، فرغبة الفرنسيين في جعل الآخرين مشابهين لهم لتسهيل عملية إخضاعهم جعلتهم يرون في «العرف» نظاما موافقا للقانون الاوربي وللمؤسسات القانون المدني، ونظاما أكثر مرونة إزاء التحولات. فإذا أضفنا إلى هذا الطرح بعض مقومات الإثنية المركزية التي جعلت الفرنسيين يرون في مؤسساتهم قيمة العقيدة المطلقة التي يجب أن تنتصر وتتفوق، بما يعنيه ذلك من رغبة في فرض نوع من الثقاف ونقل المؤسسات والممارسات والعقائد الفرنسية إلى مجتمع البربر، وشعار رسالة الإنسان الأبيض لنشر التقدم، نلاحظ كيف أن الامر ألزم الفرنسيين بعدم ترك العرف بمعزل عن التقدم والزمهم، بالتالي، بإلغائه في مرحلة ما ليحل القانون الفرنسي محله. ومن ثم تظهر الرغبة في تذويب ثقافة البربر والعمل على أن تختفي من الممارسة ومن الحياة العملية والرغبة في تكييف المؤسسات المحلية مع الاستعمار.

لقد كان الاهتمام بالعرف اهتماما بمصالح الاستعمار في الحال والمآل. إذ عرف الفرنسيون كيف يتصرفون في بعض الأعراف لتسهيل عملية توسيع أراضي الاستعمار الفلاحي على حساب القبائل البربرية، كما كان تفضيلهم البربري على العربي وتفضيلهم العرف على الشرع محكوما بنوع من الاعتقاد في إمكانية تطوير البربر في اتجاه الحضارة والثقافة الفرنسية وصهرهم في المجتمع الفرنسي.

ولم تقف السياسة البربرية للحماية عند التنظير وجمع الأعراف بل تجاوزت ذلك نحو الترسيم، فصدرت مجموعة من الظهائر والقرارات الوزارية ومجموعة من التطبيقات في مجال العدلية والتعليم، بدأت مع المقيم العام ليوطي وتطورت مع المقيم العام ستيف و المقيم العام لوسيان سان.

وبدأ تطبيق «السياسة البربرية» رسميا بصدور ظهير 11 شتنبر 1914 الذي شكل الاساس القانوني الذي ارتكزت عليه الإجراءات المتخذة بالمناطق الناطقة بالبربرية في عدة مجالات وأساسا مجال العدلية. ففي هذا الظهير تم الاعتراف للقبائل البربرية بقوانينها وعوائدها وبحق تطبيقها، كما صدرت بعد هذا الظهير مجموعة من الظهائر والمراسيم أشهرها ظهير 16 ماي 1930، المعروف في مختلف الادبيات باسم «الظهير البربري».

### مواجهة «السياسة البربرية» دفاعا عن الهوية

كان لسنة 1930، مكانة خاصة ضمن ترسيخ الاستعمار الفرنسي بشمال افريقيا. ففي هذه السنة نظم الفرنسيون احتفالات بالذكرى المئوية لاحتلال

الجزائر، بما يعنيه الأمر من شعور بالفخر والقوة، ومن إشعار بالآخر بالذل والهوان وتذكيره بذكريات السقوط والاحتلال. وبتزامن مع هذا الاحتفال نظم الفرنسيون في تونس المؤتمر الأفخارستي بمدينة قرطاج، بما ينطوي عليه ذلك التنظيم من رغبة في تقديم تونس وبلاد الشمال الأفريقي الأخرى قربانا للسيد المسيح وفرنسا. كما هياؤا للاحتفال بخمسينية احتلال البلاد التونسية. وفي هذه الاحتفالات اختلطت الدعوة إلى التمسّيح بالدعوة إلى التجنيس بالجنسية الفرنسية، بما يعنيه ذلك من رغبة في تمسّيح أصحاب البلاد وفرنستهم والقضاء على شخصيتهم الوطنية والقومية.

وفي المغرب الأقصى لوحظ أنه منذ سنة 1929، تضاعف الحماس إزاء السياسة البربرية وتزايدت التصريحات المتحدثة عن أن سنة 1930 ستكون سنة متميزة ضمن هذه السياسة وضمن حركة التبشير. فقد بشر «فيال» أحد رموز كنيسة الرباط في مؤتمر للمبشرين بقيام أعظم حملة لتنصير بربر الجبال سنة 1930<sup>(33)</sup>. وتأسست في نفس السنة (1929)، لجنة مكلفة بدراسة تنظيم وسير العدلية البربرية التي أكدت في أول اجتماع لها بداية سنة 1930، على ضرورة الإسراع بالسياسة البربرية نحو منتهاها.

وفيما يخص الظهير 16 ماي 1930، يظهر بوضوح دور العلماء والباحثين المجندين من طرف الاستعمار. فهناك من قال بأن نص الظهير كان من وضع الباحث «ريبو»، الذي حضر أطروحة حول «الجماعات البربرية» نال بها درجة الدكتوراه في الحقوق من جامعة الجزائر<sup>(34)</sup>، وهناك من قال بأن نص «ريبو» كان مشروعاً أولاً فقط وأن «جورج سوردون»، هو واضع النص النهائي<sup>(35)</sup>، وهناك من قال بأن لجنة دراسة وسير العدلية البربرية هي التي بلورت صيغته النهائية. وعلى العموم فقد نعت هذا الظهير الصادر في 16 ماي 1930، بأنه «الضابط لسير العدلية في قبائل العرف البربري التي لا توجد بها محاكم لتطبيق الشرع»، واعتبر تكملة للظواهر التي صدرت قبله. أما مضامينه فانصبت على قضايا العدلية بالمناطق المصنفة قبائل عرف وعلى إسناد النظر في القضايا الجنائية للمحاكم الفرنسية. فأصبح المخزن المغربي والشريعة الإسلامية، بموجب هذا الظهير، بدون سلطة في المناطق المقصودة.

33. فارس محمد خير، تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب 1912-1934، دمشق، ب ن، 1978، ص. 451.

Luccioni J, *L'élaboration du dahir berbère du 16 mai 1930*, Romm 386, 1984, p. 14. 34

35. الوزاني محمد حسن، مذكرات حياة وجهاد ج.3، بيروت، مؤسسة محمد حسن الوزاني، 1982،



ومثلما هللت الأوساط الاستعمارية الفرنسية للاحتفال بمائوية احتلال الجزائر، ولعقد المؤتمر الافخارستي بتونس، هللت لصدور ظهير 16 ماي 1930، بالمغرب الأقصى فرأت فيه «عملا عظيما جديرا بأن تُهنىء عليه فرنسا»<sup>(36)</sup>، كما رأت فيه خلاصا «لقبائل البربر من سلطة الشريعة الإسلامية»<sup>(37)</sup>.

لقد تسرب خبر هذا الظهير إلى أحد موظفي الإقامة العامة من المغاربة فعرف به بين أصدقائه الذين كانوا يلتقون في إطار إحدى الجمعيات الثقافية بمدينة سلا، واقترح ضرورة مواجهة محتواه مركزا على منظور وطني علماني أكد فيه على ضرورة التشبث بوحدة الأمة ووحدة الأرض المغربية. إلا أن تطور النقاش أضاف للمسألة بعدا دينيا وضرورة توظيف رموز دينية لتأليب الناس ضد فرنسا. واثّر العمل على شيوع الخبر بدأ ما سمي «حركة اللطيف»، التي عمت مختلف المدن وانطلقت من المساجد إلى الجوامع إلى التظاهر في الشارع إلى ما نجم عن تطور رد الفعل هذا من تأسيس للحركة الوطنية المغربية.

وفي حركة الاحتجاج، كان احتجاج الفئات المحتجة احتجاجا ضد كل تفرقة في صفوف الشعب المغربي، وظهر ذلك من الشعار الذي رفع والذي يقول «اللهم يا لطيف نسألك اللطف فيما جرت به المقادير، ولا تفرق بيننا وبين إخواننا البرابر». كما كان الاسم الذي استقر عليه الوطنيون بعد سنوات لتنظيمهم هو «كتلة العمل الوطني». بما يعنيه التكتل من رفض للتفرقة وما تعنيه كلمة «وطني» من تشبث بالهوية ورفض لكل استعمار فرنسي.

ولم يقتصر الاحتجاج على هذا الظهير المبني على التفرقة والتجزئية، كما نظر لها علماء الاستعمار، على المغاربة وحدهم بل تجاوز البلاد المعنية مباشرة إلى سائر البلاد العربية والإسلامية، لدرجة صح معها القول بأن العالم العربي الإسلامي مثل الطبل إذا نقر من جهة يسمع في الجهة الأخرى.

وبرز في حركة الاحتجاج والدفاع عن هوية المغاربة شخصيات عربية إسلامية مشهورة مثل «الأمير شكيب أرسلان»، و«الشيخ محمد رشيد رضا»، و«محب الدين الخطيب»، و«محمد علي الطاهر» و«الأمير عمر طوسون»، وغيرهم من الشخصيات صاحبة الوزن والأثر آنذاك. وقادت الصحافة العربية الإسلامية حملة ضد تجاوزات فرنسا في المغرب الأقصى، كما تحملت عدد من الجمعيات مسؤوليتها في الدفاع عن هوية المغاربة ومنها «جمعية الشبان المسلمين»، وتأسست لجنة عربية إسلامية وجمعيات للتضامن منها، «لجنة الدفاع عن المسلمين المغاربة»، و«جمعية «شركة إسلام»، و«هيئة الدفاع عن البربر المسلمين»، وغيرها. وبإيعاز من الأمير شكيب

36. Temps n° de 27-5-1930.

37. الناصري محمد المكي، فرنسا وسياستها البربرية بالمغرب الأقصى، القاهرة، 1932، ص. 71.

أرسلان وصلت العديد من برقيات احتجاج الشخصيات والمؤسسات والجمعيات إلى عصابة الأمم من أجل تدويل القضية المغربية. كما أن المسلمين الذين اجتمعوا في مؤتمر القدس سنة 1931، ناقشوا القضية وخرجوا بقرارات إزاءها.

وإذا جعلت هذه الاحتجاجات فرنسا تضطر إلى سحب أحد فصول ظهير 16 ماي 1930، فإنها لم تجعلها تتراجع عن السياسة البربرية. إذ استمرت تلك السياسة قائمة إلى نهاية عهد الحماية. ولم يتم إلغاؤها إلا في بداية الاستقلال. وكان تشبث الفرنسيين بتلك السياسة أحد العوامل التي جعلت الحركة الوطنية المغربية متشبثة بقوة بعروبة المغرب وبانتمائه للإسلام، مقدمة ذلك عن أي أمر آخر، حتى وصفت أحيانا، من طرف غلاة الاستعمار، بالتعصب وعدم التسامح.

### خاتمة

كان حلم «السياسة البربرية» هو تحقيق إدماج البربر في الثقافة والحضارة الفرنسية وقطع الحبل بينهم وبين تأثير الإسلام وعزل الثقافة المغربية عن وسطها العربي. ومن أجل هذا الحلم أسرف العلماء الفرنسيون في استعمال وتوظيف العلم لغايات تتناقض مع العلم واختلط عمل العلماء بعمل آخرين بدون تأهيل وبدون اختصاص، فحبكت خيوط مؤامرة فرضت افتراضات بعيدة في إطار حقائق مقررة وروجت لأفكار مشوهة حول ماضي المغرب وحول الإسلام وحول العروبة، وتسليح علماء الاستعمار في كل هذا بأسلحة البيز العنصري وسياسة غزو القلوب والعقول وسياسة الغزو الأخلاقي وغير ذلك من السياسات التي حلمت كذلك بإحياء الفترة الرومانية بكل شمال إفريقيا. ألم يكن الفرنسيون يدعون أنهم ورثة رسالة روما الحضارية؟